

آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه

بحث في علوم القرآن

إعداد/ أحمد محمد عيسى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

tamimi@mediu.edu.my

خلاصة— هذا البحث يبحث في آراء العلماء في معنى المحكم والمتشابه في القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: المحكم، المتشابه.

المقدمة

يختلف العلماء في تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة؛ منها: أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ، أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة، والحروف المقطعة في أوائل السور، وقد عزا الألويسي رحمه الله تبارك وتعالى هذا الرأي إلى السادة الحنفية.

موضوع المقالة

وتحت النقاط التالية:

أولاً: أقوال العلماء في معنى المحكم والمتشابه.

يختلف العلماء في تحديد معنى المحكم والمتشابه اختلافات كثيرة؛ منها:

أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل النسخ، أما المتشابه فهو الخفي الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة، والحروف المقطعة في أوائل السور، وقد عزا الألويسي رحمه الله تبارك وتعالى هذا الرأي إلى السادة الحنفية.

ومنها أن المحكم: ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل، أما المتشابه: فهو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج الدجال، والحروف المقطعة في أوائل السور، وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم.

ومنها أن المحكم: ما لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا من التأويل، أما المتشابه: فهو ما احتمل أوجهًا، ويعزى هذا الرأي إلى ابن عباس، ويجري عليه أكثر الأصوليين.

ومنها أن المحكم: ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، أما المتشابه: فهو الذي لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى بيان، فتارة يبين بكذا، وتارة يبين بكذا؛ لحصول الاختلاف في تأويله، ويحكي هذا القول عن الإمام أحمد رحمه الله تبارك وتعالى.

ومنها أن المحكم: هو السديد النظم والترتيب، الذي يفضي إلى إثارة المعنى المستقيم من غير مناف، أما المتشابه: فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة، إلا أن تقترن به أمانة أو قرينة، ويندرج المشترك في المتشابه بهذا المعنى، وهو منسوب إلى إمام الحرمين.

ومنها أن المحكم: هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال، مأخوذ من الأحكام، وهو: الإتيان، أما المتشابه ففقيضه، وينتظم المحكم على هذا ما كان نصًا وما كان ظاهرًا، وينتظم المتشابه ما كان من الأسماء المشتركة، وما كان من الألفاظ الموهمة للتشبيه في حقه سبحانه، وقد نسب هذا القول إلى بعض المتأخرين، ولكنه في الحقيقة رأي الطبيي.

وأنا أود أن أعلق على الكلمة السابقة، وهي قول الزرقاني رحمه الله: وما كان من الألفاظ الموهمة للتشبيه في حقه سبحانه؛ ذلك أن الإمام الزرقاني وغيره من بعض

أئمة المتكلمين، يقولون: إن آيات الصفات الثابتة لرب العباد سبحانه وتعالى من المتشابه.

والحقيقة أن هذا الكلام غير سديد، وسأبين إن شاء الله تبارك وتعالى في النقطة الثالثة تحت هذا العنصر هذا الأمر، بلون من التوفيق والسداد، إن شاء الله تبارك وتعالى.

هذه الأقوال السالفة ذكرها الإمام الزرقاني رحمه الله، ثم أضاف إليها بعض الآراء الأخرى، فقال: واعلم أن وراء هذه الآراء آراءً أخرى؛ منها: أن المحكم هو الذي يعمل به، أما المتشابه فهو الذي يؤمن به ولا يعمل به، وقد روى السيوطي هذا القول عن عكرمة وقتادة وغيرهما، وفيه أن ذلك قصر للمحكم على ما كان من قبيل الأعمال، وقصر للمتشابه على ما كان من قبيل العقائد، وإطلاق القول فيهما على هذا الوجه غير سديد، فإن أرادوا بالمحكم أنه هو الواضح الذي يؤخذ بمعناه على التعيين، وبالمتشابه ما كان خفيًا يجب الإيمان به دون تعيين لمعناه، نقول: إن أرادوا ذلك فالعبارة قاصرة عن أداء هذا المراد، والمراد منها لا يدفع الإيراد عليها.

ومنها: أن المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان، وفيه أن هذا التفسير قاصر عن الوفاء بكل ما كان واضحًا، وكل ما كان خفيًا.

ومنها: أن المحكم ما لم ينسخ، والمتشابه ما نسخ، وفيه أن هذا اصطلاح قد نَوَّهنا به سابقًا، ونظرًا إلى أن هذه الآراء أضعف من تلك الآراء التي قدمناها، وأبعد عنها في ملحظها ومغزاها، أفردناها بالذكر.

هكذا ذكر الزرقاني رحمه الله، وبالتالي أرى على طالب العلم أن يعرف الأقوال السابقة، وأن يقف على هذه الأقوال لمعرفتها، وقد ذكر الزرقاني رحمه الله مناقشات تبين ضعف هذه الأقوال، وعلى كل حال فالأمر سهل وهين؛ لأنه يرجع إلى الاصطلاح أو ما يشبه الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح.

أنتقل بعد ذلك إلى النقطة الثانية في هذا العنصر، وهي نقطة (ب) بعنوان: سبب الاختلاف في معرفة المتشابه:

هذه المسألة مهمة؛ لأن المحكم هو النص الظاهر الواضح الدلالة، بخلاف المتشابه، كما سبق ذكر الأقوال في ذلك، ولهذا أرى أن نبحت هذه المسألة، وهي سبب الاختلاف في معرفة المتشابه، ولذلك أقول وبالله التوفيق:

بعض الباحثين يرجع السبب في الاختلاف في معرفة المتشابه إلى الاختلاف في الوقف في قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [آل عمران: ٧]. وهذا ليس بصحيح، يعني: أن الاختلاف في معرفة المتشابه ليس بسبب الاختلاف في الوقف في هذه الآية؛ إذ إن الوقف أو الوصل مبني على الاختلاف في معنى التأويل، فسبب الاختلاف—إذن— في معرفة المتشابه هو الاختلاف في المراد بالتأويل في قوله سبحانه: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} وفيه ثلاثة أقوال أبينها كما يلي:

الأول: أن التأويل بمعنى التفسير، يعني أن التأويل له ثلاثة معان، أو فيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن كلمة التأويل تطلق ويراد بها التفسير، وعلى هذا فالتأويل: يعلمه الراسخون في العلم، ومنه دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس رضي الله تعالى عنهما: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل". وقول ابن عباس رضي الله عنهما: أنا ممن يعلم تأويله، وقول مجاهد: الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ومنه قول الإمام ابن جرير رحمه الله تبارك وتعالى: واختلف أهل التأويل

في هذه الآية، يعني: واختلف أهل التفسير، ومنه قوله: القول في تأويل قوله تعالى، يعني: أو هو يعني بهذا القول في تفسير قول الله تعالى كذا، وهو أيضاً المعنى الذي قصده ابن قتيبة وأمثاله ممن يقول: إن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، ومرادهم به التفسير، وهو قول متقدمي المفسرين وابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد ومحمد بن جعفر بن الزبير، وابن إسحاق وابن قتيبة، والربيع بن أنس، والضحاك والنوري وابن الحاجب.

وعليه فإن الوقف يكون على قوله: {والراسخون في العلم} يعني أن الوقف يكون على ذلك إذا كان المراد بالتأويل التفسير، وهذا وقف صحيح، وقد ذكر ذلك كثير من المفسرين وأهل الأصول، وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد، يعني: أن الله عز وجل خاطبنا في كتابه بكلام عربي نفهمه، وبالتالي فكلمة التأويل بمعنى التفسير، وهي بيان المعنى المراد من ألفاظ القرآن الكريم، هذا هو المعنى الأول من معاني التأويل.

أما المعنى الثاني فهو أن التأويل: هو الحقيقة التي ينول إليها الخطاب، وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها، فتأويل ما أخبر ربنا سبحانه وتعالى به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر، وتأويل ما أخبر به عن نفسه هو نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته العلية، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا كان السلف يقولون: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فيثبتون العلم بالاستواء، وهو التأويل الذي بمعنى التفسير، وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه، ويقولون بعد معرفتهم للمعنى: الكيف مجهول، وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه، وهو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو، وعليه أعني على أن التأويل بمعنى الحقيقة التي ينول إليها الأمر، فإن الوقف يكون على لفظ الجلالة في قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} نكف هنا ثم بعد ذلك نبتدئ بقولنا: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ}. والواو إذن تكون للاستئناف، و{الراسخون}: مبتدأ، و{يقولون}: خبره، وقال بهذا القول نيف وعشرون رجلاً من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة، فمن الصحابة عائشة وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم أجمعين، فقد روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: بلغ رسوخهم في العلم إلى أن قالوا: آمنا به، وفي رواية: ولم يعلموا تأويله؛ لأن معرفة الحقيقة التي ينول إليها الأمر، في مثل ما أخبر الله تبارك وتعالى به عما يدور في اليوم الآخر لا يعلمه إلا رب العباد سبحانه وتعالى، وكذلك كيفية صفات الله عز وجل، وما هو عليه سبحانه لا يعلمه إلا هو، وبالتالي يكون الوقف على قوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}. ومن هنا نفهم معنى قول أم المؤمنين عائشة: بلغ رسوخهم في العلم إلى أن قالوا: آمنا به، وفي رواية: ولم يعلموا تأويله.

وما أخرجه الشيخان وغيرهما أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ} إلى قوله: {أُولُوا الْأَلْبَابِ} قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم."

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ: "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به" وهي قراءة على التفسير، يعني: على تفسير وتحليل وشرح المعنى، وكان ابن مسعود أيضاً يقرأ: وإن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، وقد أخرج ذلك ابن أبي داود في المصاحف، كما قال بهذا القول من التابعين ثلاثة، وهم: الحسن وابن نهيك والضحاك، وقال به من الفقهاء: مالك بن أنس، ومن القراء ثلاثة، وهم: نافع ويعقوب والكسائي، ومن النحويين: الأخفش وسعيد والفراء وسهل بن محمد، ويروى عن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي عبيد وابن جرير وأبي إسحاق وابن كيسان والسدي.

ويدل على ذلك أن الآية دلت على ذم متبع المتشابه، ووصفهم بالزيف وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه، كما مدح الله المؤمنين بالغيث.

وقال ابن تيمية رحمه الله عن هذا المعنى: إنه هو معنى التأويل في القرآن الكريم، وهو المراد به في مثل قول الله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ} [الأعراف: ٥٣]. وقوله سبحانه: {ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [الإسراء: ٣٥]. ومنه قول يوسف عليه السلام: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ} [يوسف: ١٠٠]. وقال عن هذا المعنى - أعني: ابن تيمية: إنه لغة القرآن التي نزل بها، فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التي توول إليها، كما قال يوسف عليه السلام: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ} وقال الله تعالى: {فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ

إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: ٥٩] قالوا: أحسن عاقبة ومصيراً، فالتأويل هنا تأويل فلعلم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة، والتأويل في سورة يوسف تأويل أحاديث الرؤيا، والتأويل في الأعراف أعني: في قول الحق تبارك وتعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلٍ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبَّنَا بِالْحَقِّ} - وكذلك أيضاً في سورة يونس: تأويل القرآن، وكذلك في سورة آل عمران.

وقال تعالى في قصة موسى والعالم وهو الخضر عليه السلام: {قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا} [الكهف: ٧٨] إلى قوله: {وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا} [الكهف: ٨٢]. فالتأويل هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها، ومن قتل الغلام، ومن إقامة الجدار، فهو تأويل عمل لا تأويل قول، وإنما كان كذلك لأن التأويل مصدر: أوله يؤوله تأويلاً، وقولهم: آل يؤول، أي: عاد إلى كذا ورجع إليه، ومنه المال، وهو: ما يؤول إليه الشيء، ويشاركه في الاشتقاق الأكثر: المولى، فإنه من: وآل، وهذا من أول، والمولى: المرجع، قال تعالى: {لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلاً} [الكهف: ٥٨].

القول الثالث، أو المعنى الثالث من معاني التأويل، وهو اصطلاح طوائف من المتأخرين، قالوا فيه: إن التأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجح لدليل يقتضيه، ويريدون بذلك صرف الألفاظ القرآنية عن معانيها الحقيقية إلى معان باطلة؛ ليؤيدوا بها مذاهبهم وآراءهم المنحرفة، فهم اعتقدوا رأياً، ثم حملوا نصوص القرآن عليه لتوافق ما ذهبوا إليه، وهؤلاء كما قال ابن تيمية رحمه الله تعالى عنه: صاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون الأخبار والأوامر، وما بين صابئة وفلاسفة يتأولون عامة الأخبار عن الله وعن اليوم الآخر، حتى عن أكثر أحوال الأنبياء، وما بين جهمية ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر، وفي آيات القدر، ويتأولون آيات الصفات، وقد وافقهم بعض متأخري الأشعري على ما جاء في بعض الصفات، يعني: أنهم صرفوها عن ظواهرها دون دليل يرجعون إليه في ذلك، وبعضهم ذكر ذلك في بعض ما جاء في اليوم الآخر، وأخرون من أصناف الأمة، وإن كانت تغلب عليهم السنة، قد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم من تحريف الكلم عن مواضعه.

وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله في موضع آخر أمثلة لهذه التأويلات، فقال: كتأويل من تأول استوى بمعنى استولى ونحوه، فهذا عند السلف والأئمة باطل لا حقيقة له، بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله تبارك وتعالى وآياته، فلا يقال في مثل هذا التأويل: لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، بل يقال فيه: {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْصُرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هُوَ لَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أُنْتَبِئُونَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ} [يونس: ١٨] كتأويلات الجهمية والقرامطة الباطنية، كتأويل من تأول الصلوات الخمس بمعرفة أسرارهم، والصيام بكنمان أسرارهم، والحج بزيارة شيوخهم، والإمام المبين بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأئمة الكفر بطلحة والزبير رضي الله عنهم، والشجرة الملعونة في القرآن ببني أمية، إلى غير ذلك من التأويلات الباطلة التي أدخلتها القرامطة الباطنية؛ حتى يفسدوا دين الله عز وجل.

وهذه التأويلات في الحقيقة من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم وكتابه، ومثل هذه لا تجعل حقاً حتى يقال: إن الله استأثر بعلمها، بل هي باطل مثل شهادة الزور وكفر الكفار يعلم الله أنها باطل، والله يعلم عبادته بطلانها بالأسباب التي بها يعرف عبادته، أو يعرف عبادته ذلك من خلال نصب الأدلة لهم وغيرها.

وهذا التأويل هو الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، فإذا قال أحدهم: هذا الحديث، أو هذا النص مؤول، أو هو محمول على كذا، قال الآخر: هذا نوع تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل، وهو أيضاً التأويل الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات، إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل، أو ذم التأويل، أو قال بعضهم: آيات الصفات لا تؤول، وقال الآخر: بل يجب تأويلها، وقال الثالث: بل التأويل جائز، وبهذا يظهر بطلان القول الثالث، أعني: التأويل الذي هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجح لدليل يقتضيه، ويريدون بذلك صرف الألفاظ القرآنية عن معانيها الحقيقية، هذا هو الأصل، وإلا فتأويلهم لا يوجد عليه دليل راجح أبداً؛ لأنهم يصرفون اللفظ عن ظواهره دون دليل بحال من الأحوال، وبالتالي فالتأويل بالمعنى الثالث باطل، وليس من أقوال السلف.

وأما القولان الأول والثاني؛ الأول أعني: أن التأويل بمعنى التفسير، والثاني أعني: أن التأويل بمعنى الحقيقة التي يؤول بها الأمر، فكلهما معنى صحيح، ومن قال:

إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله فقد أخذ بالقول الأول، وهو أن معنى التأويل التفسير.

ومن قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله فقد أخذ بالقول الثاني، وهو أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهذا لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى.

ويهمني هنا أن أقول: لا تعارض بين هذين القولين - أعني بأن التأويل بمعنى التفسير أو بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الأمر - لا تعارض بينهما ولا اختلاف، فالجميع يسلم بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويله بمعنى تفسيره، ومن زعم أنهم لا يعلمون تأويله بمعنى تفسيره نازعه فيه عامة الصحابة والتابعين، الذين فسروا القرآن الكريم كله، وقالوا: إنهم يعلمون معناه، والراسخون في العلم لا يعلمون تأويله، بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وبهذا يظهر التوافق والتطابق والتكامل بين القولين.

أنقل بعد ذلك إلى النقطة الثالثة في هذا العنصر، وهي نقطة (ج)، وهي بعنوان: هل آيات الصفات من المتشابهة:

بعد أن بينت معاني التأويل، وأشرت فيما مضى إلى أن علماء الكلام أدخلوا آيات الصفات في معنى المتشابهة، لا بد من أن أبين مدى صحة هذا القول، ولذلك طرحت هذا السؤال: هل آيات الصفات من المتشابهة.

أقول وبالله التوفيق: أولاً: ورد في بعض الكتب التي تحكي مذهب السلف أن آيات الصفات من المتشابهة الذي لا يعلمه إلا الله، وذلك لدقة المعنى المقصود منها وخفائه، وقد ذكر ذلك صاحب المنار الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، يعد أن حكى لنا عشرة أقوال في المحكم والمتشابهة، ثم حكى لنا عن ابن تيمية أن المتشابهة آيات الصفات خاصة، ومثلها أحاديث الصفات، ولكن ابن تيمية رحمه الله ليس ممن يقولون: إن آيات الصفات من المتشابهة، كما أنه لا يقول: إن المتشابهة لا يعلم معناه إلا الله، وسيوضح لنا ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى.

ويكفي هنا أن أقول: إن ابن تيمية رحمه الله يرد هذا القول بحدّة، ويقدم أدلة بطلانه دليلاً تلو دليل، فيقول رحمه الله: والدليل على أن ذلك ليس بمتشابهة يعني: آيات الصفات لا يعلم معناه - أن نقول: لا ريب أن الله قد سمى نفسه في القرآن بأسماء مثل: الرحمن الرحيم وغير ذلك، فبأن نفهم من قوله: {إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [العنكبوت: ٦٢] معنى، ونفهم من قوله: {إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} معنى ليس بالأول، فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود، وعلى حق موجود أم لا، وهل نفهم منها دلالتها على نفس الرب أو لم نفهم دلالتها على ما فيها من معان، كالقدرة والعلم مثلاً، فمن أين إذن يأتي الاشتباه ويتطرق إليها؟

ولذلك أقول: أممي الآن حشد هائل من الأقوال والآثار التي تحكي موقف السلف، وليس في واحد منها نص ينص صراحة على أن أسماء الله وصفاته من قبيل المتشابهة، الذي لا يعلم أحد معناه، وما ذكره الأصفهاني رحمه الله من أن صفات الله من قبيل المتشابهة في المعنى، جعل علة التشابه في ذلك دقة المعنى وخفائه، وذلك لا يكون بالنسبة إلى كل الناس، وإنما هو متشابه في حق بعضهم فقط، فهي من قبيل التشابه النسبي أو الإضافي الذي تتفاوت فيه مدارك الناس وعقولهم، وما حكاه صاحب المنار في تفسيره ليس مذهباً لابن تيمية، بل لا يقول به ولا يميل إليه أبداً.

وما ذكره الإمام السيوطي رحمه الله في الإتيان من أن آيات الصفات من المتشابهة، هذا القول الذي ذكره لم يأت بدليل يدل على ما ذهب إليه، فلم يستدل رحمه الله على رأيه في ذلك بدليل يؤكد صحة قوله، وإنما حكى لنا آثاراً تؤكد وجهة نظرنا فيما نقول، وهي أن آيات الصفات ليست من المتشابهة؛ لأنه قال بعد أن ذكر آيات الصفات مباشرة: وجمهور أهل السنة - منهم السلف وأهل الحديث - على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيها له عن حقيقتها، هذا هو تحديد السيوطي لموقف السلف، وهو في الحقيقة كلام صحيح، إلا أن قوله: وتفويض، معناها غير صحيح، فهم يؤمنون بها ويعرفون معناها، ولكنهم يفوضون في الكيفية، منزهيين رب العباد سبحانه عن الحقيقة التي ترجع إليها هذه الصفة، فهم يعرفون المعنى ولا يفوضون فيه، ولذلك فإني أخالف الإمام السيوطي رحمه الله في هذا الاتجاه، كما أخالف كل من ذهب إلى ذلك من المتكلمين والفلاسفة.

وسأعرض هنا أدلة السيوطي على رأيه، وهي بعينها أدلة كل من سار في نفس الاتجاه قبل السيوطي، حيث قد ذكر في الإتيان في قول الحق تبارك وتعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] ذكر قول مالك: كيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وقال الترمذي في الكلام عن حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة كسفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم قالوا: تروى هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف ولا نفسر ولا نتوهم. هذه هي أدلة السيوطي رحمه الله، وهي بعينها أدلة غيره من الذين مالوا إلى هذا الاتجاه، في تحديد موقف السلف من الصفات، ولكن لنا أن نتساءل: هل في هذه الأدلة ما ينص على أن هذه الآية، أو الحديث -مثلاً- مشتبه في معناه غير معلوم لنا؟

إن ما أورده السيوطي رحمه الله يثبت أن هناك معنى معلوماً لنا، ويجب علينا الإيمان به، وأن هناك كيفاً مجهولاً عنه، والسؤال عنه بدعة، والفرق واضح بين معنى الاستواء الذي هو معلوم من ظاهر اللفظ، وبين كيفيته، ولقد أثبت مالك وابن أبي ربيعة وأم سلمة أن الاستواء معلوم لنا غير مجهول عنا، وأن الكيف مجهول وغير معقول، وهذا اتفاق بينهم على أنهم يعلمون معنى هذه الآية، وأنهم لم يجهلوا تفسيرها ولا معناها، وإنما الذي كفوا أنفسهم عنه، وتناهاها فيما بينهم عن الخوض فيه هو البحث عن الكيفية؛ لأن هذا قد استأثر الله بعلمه، ونحن لم نطالب إلا بمعرفة معنى الآية، وتدبر معناها، ولم نكلف العلم بكيفيتها ولا حقيقتها؛ لأن معرفة الكيف والحقيقة هو تأويلها الذي لا يعلمه إلا الله، وهكذا شأن جميع آيات القرآن الكريم، التي تتصل بصفات الله تعالى، أو تتحدث عنه، أو عن القيامة والبعث، فلم نكلف إلا معرفة معناها فقط، ومعنى ما تدل عليه، أما البحث في كيفيتها وحقيقتها فهذا هو التأويل المحجوب عنا؛ لأن ذلك من الغيوب التي استأثر الله بعلمها، حيث لا يعلم تأويلها إلا الله.

والسؤال الآن هل هناك اشتباه في معنى آيات الصفات، أو غموض في بيانها؟ لقد نشأ الغلط في ذلك من خلط المتأخرين بين علم معنى الآية، الذي خوطبنا به، وبين تأويلها الذي هو حقيقتها المحجوب عنا، ولم يفرقوا بين معنى الآية وبين تأويلها، وزعموا أن السلف حين تناهاها فيما بينهم عن الخوض في هذه الآيات، أنهم نهوا أنفسهم عن البحث في معناها؛ لأنها من المتشابهة الذي لا يعلمه إلا الله، وهذا خلط نشأ من عدم التفرقة بين المعنى وبين التأويل، فالذي كف السلف أنفسهم عن الخوض فيه هو البحث في كيفية الصفة التي تتحدث عنه الآية، فلا يقال له: كيف؛ لأنه عنه مرفوع.

ولقد قال السلف في معنى هذه الآيات كلمات لها معان مفهومة وصحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، وهي دالة على معناها من غير تأويل لها، ومرادهم بالتأويل التحريف المقصود الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، الذي عُرف بين الباطنية والجهمية المبتدعة، ومن نحى نحوهم، ولا يليق أن تكون آيات الصفات بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم أحد معناه، وهل من الصواب في شيء أن نجعل آيات مثل قوله تعالى: {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [الحديد: ٣] {وَهُوَ الْعَفْوَُّ الْوَدُودُ} [البروج: ١٤] و{عَمَّالٌ لِمَا يَرِيدُ} [البروج: ١٦] نجعلها بمنزلة آيات مثل: {طسم} أو {حم} هل هذه بمنزلة تلك في فهم معناها وبيان مرادها؟ وهل يقول عاقل: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} [البروج: ١٢] يشبهه بقوله: {وَهُوَ الْعَفْوَُّ الْوَدُودُ}.

ولو كانت آيات الصفات وما يتصل بها غير معلوم لنا معناها لخرج معظم القرآن عن أن يكون مفهوماً لنا، أو معلوماً لدينا، وكيف يصح ذلك وقد حض القرآن على تدبر آياته، وفقه معانيه، والتذكر به، والتفكير فيه، ولم يستثن من ذلك شيئاً، ونصوص القرآن عامة في ذلك بلا استثناء؟! قال تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} [محمد: ٢٤] وقال تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢].

ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بعد تدبر آياته كلها، وطول التأمل فيها، والبحث على تدبر القرآن وفقه معناه يناقض القول بأن هناك آيات لا معنى لها، أو لا نفهم لها معنى، أو يجب الكف عن بيان معناها، أو تفويض العلم بها إلى الله، والسلف قد تكلموا في جميع آيات الصفات ونصوص القرآن، وفسروها بما يوافق معناها ودلالاتها، ولم يسكتوا عن بيان معنى آية ما، سواء في ذلك المحكم والمتشابهة، فهذا ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه آيات الإيل لأنتيه، وابن عباس حبر الأمة كان من أكثر الصحابة تفسيراً لآيات الصفات، ومن يقرأ كتب التفسير بالمتأثر -مثل: تفسير ابن جرير أو الدر المنثور- يعلم يقيناً أن السلف لم يتركوا آية من كتاب الله بلا تفسير لمعناها.

يقول أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله تبارك وتعالى: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن: عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل معاً.

وهذا الكلام أيها الطالب الكريم إذا أضفته إلى ما سبق أن ذكرته في معاني التأويل، والوقف الصحيح على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. لظهر المراد من ذلك، وعرفت أن آيات الصفات ليست من المتشابهة؛ لأنها آيات معلومة لنا، وأن الراسخين في العلم يعلمون القرآن الكريم، بمعنى أنهم يعلمون تفسيره، ويعرفون معناه، وآيات الصفات ليست من باب الألفاظ، بل تعبدنا رب العالمين سبحانه وتعالى، يعني: أمرنا أن نعبده جل وعلا بأسمائه وصفاته، ولا يمكن لنا أن يتأتى هذا الأمر إلا إذا كنا نفهم معاني هذه الأسماء وهذه الصفات، وبالتالي أقول: إن آيات الصفات ليست من المتشابهة.

المراجع والمصادر

- ١- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، المتوفي سنة ٨٣٣هـ، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعتها للمرة الأخيرة، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل، علي محمد الضباح، شيخ عموم المقارئ؛ بالديار المصرية.
- ٢- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٣- ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي)، أحكام القرآن لابن العربي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: - رقم الطبعة: ط١ : د.ت.
- ٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير ابن كثير، دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ٥- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٦- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان = تفسير السعدي (ط. دار السلام)، بتحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق.
- ٧- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ٨- السيوطي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن الكمال بن محمد الخضير السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
- ٩- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار السلام، سنة النشر: ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١٠- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر سنة النشر: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ١١- القطان، دكتور مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، الناشر: مكتبة وهبة، رقم الطبعة: ١١، تاريخ الطبعة: ٢٠٠٠
- ١٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ١٣- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، أسباب النزول، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.